

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إرواء الصادي من فمير النظام الاقصادي

الضمن وجرهاز الضمن عند الراسماليين (ح10)

إعداد وتنسيق

الأستاذ محمد أحمد النادي

الحمد لله الذي شرع للناس أحكام الرشد، وحررهم سبل الفساد، والصلاة والسلام على خير هاد، المبعوث رحمة للعباد، الذي جاهد في الله حق الجهاد، وعلى آله وأصحابه الأطهار الأجداد، الذين طبّقوا نظام الإسلام في الحكم والاجتماع والسياسة والاقتصاد، فأجعلنا اللهم معهم، واحشرنا في زميرهم يوم يقوم الأشهاد يوم التناد، يوم يقوم الناس لرب العباد.

أيها المؤمنون:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد: نتابع معكم سلسلة حلقات كتابنا إرواء الصادي من ميمير النظام الاقصادي، ومع الحلقة العاشرة، نتابع فيها استعراضنا ما جاء في مقدمة كتاب النظام الاقصادي للعالم والمفكر السياسي الشيخ تقي الدين النبهاني رحمه الله تعالى. وحدثنا عن الضمن وجرهاز الضمن عند الراسماليين. يقول الشيخ تقي الدين النبهاني:

الضمن:

وقد أطلق على نسبة استبدال الشيء بالثمن اسم (الضمن). فالضمن هو قيمة استبدال الشيء بالنسبة للثمن. وعلى ذلك يكون الفرق بين قيمة الاستبدال والضمن، هو أن قيمة الاستبدال هي نسبة استبدال الشيء بغيره مطلقاً، سواءً أكان ثمناً أم سلعة أم خدمات، أما الضمن فهو قيمة استبدال الشيء بالثمن خاصة. ويترتب على هذا أن الثمن السلعة يمكن أن ترتفع كلها في وقت واحد، وتهدب كلها في وقت واحد، في حين أنه يستحيل أن ترتفع أو تهدب قيمة استبدال كل السلعة بعضها ببعض في وقت واحد.

وكذلك يمكن أن تتغير أثمان السلع من غير أن يترتب على ذلك تغير في قيمة استبدالها. وعلى ذلك فثمن السلعة هو إحدى قيم هذه السلعة، وبعبارة أخرى، هو قيمة السلعة بالنسبة للثمن فقط. ولما كان الضمن هو إحدى القيم كان طبيعياً أن يكون هو مقياس كون الشيء نافعاً أو غير نافع، ومقياس درجة المنفعة في الشيء.

فالسلعة أو الخدمة تعتبر منتجة ونافعة إذا كان المجتمع يقدّر هذه السلعة المعينة، أو الخدمة المعينة بضمن معين، أما درجة المنفعة لهذه السلعة أو الخدمة فتقاس بالضمن الذي تقبله جمهور المستهلكين

دَفَعَهُ لِحَيَازَتِهَا، سَوَاءً أَكَانَتْ هَذِهِ السِّلْعَةُ مِنَ الْمُنْتَجَاتِ الزَّرَاعِيَّةِ أَمْ الصَّنَاعِيَّةِ، وَسَوَاءً أَكَانَتْ الْخِدْمَةُ خِدْمَةً تَاجِرٍ أَمْ شَرِكَةٍ تُقَلِّ أَمْ طَبِيبٍ أَمْ مُهَنْدِسٍ.

الدور الذي يقوم به الثمن		
في التوزيع	في الاستهلاك	في الانتاج
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تكاليف الانتاج للسلعة هي العامل الرئيس الذي يحكم عرضها في السوق.</li> <li>• المنفعة التي في السلعة هي العامل الرئيس الذي يحكم طلب السوق لها.</li> <li>• تكاليف الانتاج والمنفعة كلاهما يقاس بالثمن.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• يقرر أي المستهلكين سيشتري حاجاته، وأهم ستنظر حاجاته غير مشبعة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• يقرر أي المنتجين سيدخل إلى حلبة الإنتاج، وأهم سيعمل بعيداً عن زمرة المنتجين.</li> </ul>

من كتاب النظام الاقتصادي لعلي الدين النبهاني/ إعداد وتنسيق محمد النادي

أَمَّا الدَّورُ الَّذِي يُقُومُ بِهِ الثَّمَنُ فِي الْإِنْتِاجِ وَالِاسْتِهْلَاكِ وَالتَّوْزِيعِ فَذَلِكَ أَنَّ جِهَازَ الثَّمَنِ هُوَ الَّذِي يُقَرِّرُ أَيَّ الْمُنْتَجِينَ سَيَدْخُلُ إِلَى حَلْبَةِ الْإِنْتِاجِ، وَأَيُّهُمْ سَيُظَلُّ بَعِيدًا عَنِ زُمْرَةِ الْمُنْتَجِينَ، بِنَفْسِ الْكَيْفِيَّةِ الَّتِي يُقَرِّرُ بِهَا أَيُّ الْمُسْتَهْلِكِينَ سَيَتَمَتَّعُ بِإِشْبَاعِ حَاجَاتِهِ، وَأَيُّهُمْ سَتُظَلُّ حَاجَاتُهُ غَيْرَ مُشْبَعَةٍ. وَتَكَالِيفُ الْإِنْتِاجِ لِلْسِّلْعَةِ هِيَ الْعَامِلُ الرَّئِيسِيُّ الَّذِي يَحْكُمُ عَرْضَهَا فِي السُّوقِ، وَالْمُنْفَعَةُ الَّتِي فِي السِّلْعَةِ هِيَ الْعَامِلُ الرَّئِيسِيُّ الَّذِي يَحْكُمُ طَلْبَ السُّوقِ لَهَا، وَكِلَاهُمَا يُقَاسُ بِالثَّمَنِ. لِذَلِكَ كَانَ بَحْثُ الْعَرْضِ وَالطَّلْبِ بَحْثَيْنِ أُسَاسِيَيْنِ فِي الْاِقْتِصَادِ عِنْدَ الرَّأْسَمَالِيِّينَ.

وَالْمَرَادُ بِالْعَرْضِ هُوَ عَرْضُ السُّوقِ، وَالْمَرَادُ بِالطَّلْبِ هُوَ طَلْبُ السُّوقِ. وَكَمَا أَنَّ الطَّلْبَ لَا يُمَكِّنُ تَعْيِينَهُ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الثَّمَنِ، فَكَذَلِكَ الْعَرْضُ لَا يُمَكِّنُ تَقْدِيرَهُ مِنْ غَيْرِ الثَّمَنِ. إِلَّا أَنَّ الطَّلْبَ يَتَغَيَّرُ بِعَكْسِ تَغْيِيرِ الثَّمَنِ، فَإِذَا زَادَ الثَّمَنُ قَلَّ الطَّلْبُ، وَإِذَا قَلَّ الثَّمَنُ زَادَ الطَّلْبُ. بِخِلَافِ الْعَرْضِ فَإِنَّهُ يَتَغَيَّرُ بِتَغْيِيرِ الثَّمَنِ، وَفِي إِتْجَاهِهِ، أَيَّ أَنَّ الْعَرْضَ يَزِيدُ بِارْتِفَاعِ الثَّمَنِ وَيَقِلُّ بِهَبْوَطِهِ. وَفِي كِلْتَا الْحَالَتَيْنِ يَكُونُ لِلثَّمَنِ الْأَثَرُ الْأَكْبَرُ فِي الْعَرْضِ وَالطَّلْبِ، أَيَّ يَكُونُ لَهُ الْأَثَرُ الْأَكْبَرُ فِي الْإِنْتِاجِ وَالِاسْتِهْلَاكِ.

### جهاز الثمن:

وَجِهَازُ الثَّمَنِ عِنْدَهُمْ هُوَ الطَّرِيقَةُ الْمُتَلَى لِتَوْزِيعِ السِّلْعِ وَالْخِدْمَاتِ عَلَى أَفْرَادِ الْمَجْتَمَعِ، ذَلِكَ أَنَّ الْمَنَافِعَ هِيَ نَتِيجَةُ الْمَجْهُودَاتِ الَّتِي يَبْدُئُهَا الْإِنْسَانُ، فَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْجَزَاءُ مُسَاوِيًا لِلْعَمَلِ فَلَا شَكَّ فِي أَنَّ مُسْتَوَى الْإِنْتِاجِ يَنْحَطُّ، وَعَلَى ذَلِكَ فَالطَّرِيقَةُ الْمُتَلَى لِتَوْزِيعِ السِّلْعِ وَالْخِدْمَاتِ عَلَى أَفْرَادِ الْمَجْتَمَعِ هِيَ تِلْكَ الَّتِي تَضْمَنُ الوُضُوعَ إِلَى أَرْفَعِ مُسْتَوَى مُمَكِّنٍ مِنَ الْإِنْتِاجِ.

وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ هِيَ طَرِيقَةُ الثَّمَنِ. وَهِيَ مَا يُطَلِّقُونَ عَلَيْهِ جِهَازَ الثَّمَنِ، أَوْ مِيكَانِيكِيَّةَ الثَّمَنِ. لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ تُحْدِثُ التَّوَازْنَ الْاِقْتِصَادِيَّ بِشَكْلِ الْإِلَى. لِأَنَّهَا قَائِمَةٌ عَلَى تَرْكِ الْحُرِّيَّاتِ لِلْمُسْتَهْلِكِينَ فِي أَنْ يُقَرَّرُوا بِأَنْفُسِهِمْ تَوْزِيعَ الْمَوَارِدِ الَّتِي يَمْلِكُهَا الْمَجْتَمَعُ عَلَى فُرُوعِ النَّشَاطِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ الْمُخْتَلِفَةِ، بِإِقْبَالِهِمْ

على شراء بعض المواد، وعدم إقبالهم على بعضها. فينفقون دُحوهم التي يكسبونها على شراء ما يحتاجونه أو يرغبون فيه. فالمستهلك الذي لا يرغب الحمر بمتنع عن شرائها، ويُنفق دخله على شيء آخر. فإذا كثر عدد المستهلكين الذين لا يرغبون الحمر، أو أصبح جميع الناس لا يرغبونها يصبح إنتاج الحمر غير مربح، لعدم توافر الطلب عليه، فيقف طبيعياً إنتاج الحمر، وهكذا جميع المواد. فالمستهلكون هم الذين قرروا كمية الإنتاج، ونوع الإنتاج في تركهم وحريتهم. والثمن هو الذي جرى بواسطة توزيع السلع والخدمات في توفيره من المستهلكين، أو عدم توفيره لديهم، وفي إعطائه للمنتجين أو عدم إعطائه لهم.

وقبل أن نودعكم مستمعينا الكرام نذكركم بأبرز الأفكار التي تناولها موضوعنا لهذا اليوم:

1. الثمن: هو قيمة استبدال الشيء بالنسيبة للنقود.
2. أثمان السلع يمكن أن ترتفع كلها في وقت واحد، وهبط كلها في وقت واحد.
3. يستحيل أن ترتفع أو تهبط قيمة استبدال كل السلع بعضها ببعض في وقت واحد.
4. جهاز الثمن: عند الرأسماليين هو الطريقة المثلى لتوزيع السلع والخدمات على أفراد المجتمع.
5. يرى الرأسماليون أن جهاز الثمن أو ميكانيكية الثمن تُحدث التوازن الاقتصادي بشكلٍ آلي.
6. طريقة الثمن عند الرأسماليين قائمة على ترك الحريات للمستهلكين في أن يقرروا بأنفسهم توزيع الموارد التي يملكها المجتمع على فروع النشاط الاقتصادي المختلفة.
7. دور الثمن في الإنتاج: هو الذي يقرر أي المنتجين سيدخل إلى حلبة الإنتاج، وأيهم سيظل بعيداً عن زمرة المنتجين.
8. دور الثمن في الاستهلاك: هو الذي يقرر بما أي المستهلكين سيتمتع بإشباع حاجاته، وأيهم ستظل حاجاته غير مشبعة.
9. دور الثمن في التوزيع:
  - أ- تكاليف الإنتاج للسلعة هي العامل الرئيس الذي يحكم عرضها في السوق.
  - ب- المنفعة التي في السلعة هي العامل الرئيس الذي يحكم طلب السوق لها.
  - ت- تكاليف الإنتاج، والمنفعة كلاًهما يُقاس بالثمن.

أيها المؤمنون:

نكتفي بهذا القدر في هذه الحلقة، موعدنا معكم في الحلقة القادمة إن شاء الله تعالى، فإلى ذلك الحين وإلى أن نلقاكم ودائماً، نترككم في عناية الله وحفظه وأمنه، سائلين المولى تبارك وتعالى أن يعزنا بالإسلام، وأن يعز الإسلام بنا، وأن يكرمنا بنصره، وأن يقر أعيننا بقيام دولة الخلافة في القريب العاجل، وأن يجعلنا من جنودها وشهودها وشهادتها، إنه ولي ذلك والقادر عليه. نشكركم على حسن استماعكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.